

الصوارم المهرقة

[66] 22 - قال الفصل الثاني في بيان انعقاد الاجماع على ولايته قد علم مما قدمناه ان الصحابة رضوان الله عليهم اجمعوا على ذلك وان ما حكى عن تخلف سعد بن عباد عن البيعة مردود ومما يصرح بذلك ايضا ما اخرج الحاكم وصحه عن ابن مسعود قال ما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن وما رآه المسلمون سيئا فهو الله سيئ وقد رأى الصحابة جميعا ان يستخلف أبو بكر فانظر الى ما صح عن ابن مسعود وهو من اكابر الصحابة وفقهائهم ومتقدميهم من حكاية الاجماع من الصحابة جميعا على خلافة أبي بكر ولذلك كان هو الاحق بالخلافة عند جميع أهل السنة والجماعة في كل عصر منا الى الصحابة وكذلك كان هو احق بالخلافة عند جميع المعتزلة واكثر الفرق واجماعهم على خلافته قاض باجماعهم على انه أهل لها مع انه من الظهور بحيث لا يخفى فلا يقال انها واقعة يحتمل انها لم تبلغ بعضهم ولو بلغت الكل لربما اظهر بعضهم خلافا على ان هذا إنما يتوهم ان لو لم يصح عن بعض الصحابة المشاهدين لذلك الامر من اوله الى آخره حكاية الاجماع وأما بعد ان صح عن مثل ابن مسعود حكاية اجماعهم كلهم فلا يتوهم ذلك اصلا سيما وعلى من حكى الاجماع في ذلك ايضا كما سيأتي عنه انه لما قدم البصرة سئل عن مسيره هل هو باشارة من النبي صلى الله عليه وآله فذكر مبايعته هو وبقية الصحابة لابي بكر وانه لم يختلف منهم اثنان انتهى. اقول: قد دمرنا على ما قدمه من دعوى الاجماع وبيننا بما نقلناه من كلام صاحب المواقف الناطق بانهم لم يشترطوا في عقد البيعة لابي بكر اجتماع من في المدينة من أهل الحل والعقد أن رده على ما حكى من تخلف سعد بن عباد مردود بان المتخلف ابدا كان سعد واولاده وخواص اصحابه والى ستة اشهر على عليه السلام وسائر وسائر بني هاشم ومواليهم كما سيأتي واما حكم الحاكم بصحة نقل الاجماع عن ابن مسعود فلا حكم